اى عدم تجويزه قدس سره كون الوضع خاصا والموضوع له عاما
فانه قدس سره مستدل لامانع الاتى اذا اعترض عليه قدس سره بعدم
انطباق دليله على دعواه وحاصل هذا الجواب ان يقال مراده قدس سره
بالوضع الخاص فى قوله كون الوضع خاصا والموضوع له عاما ما يتخيل
الوضع بواسطة الشخص فافهم قوله غير بين ولا مبين نقل عنه فى الحاشية
وكذا كون الجزئى غير مرتبط بالغير ممنوع نعم لا يرتبط بطبعه فلو اريد
ذلك يرد منع وجوب كون المراة مرتبطة بغيره انتهى قوله نعم اريد
ذلك بهذه يعنى لو اريد بعدم ارتباط الجزئى بالغير عدم الارتباط بطبعه
يمنع وجوب كون المراة مرتبطة بالغير كذلك اى بالطبع قوله وفيه ان
حصر وضع اللفظ اه اعلم ان اعتراض الشارح على ما افيد من وجوه
ثلثة الوجه الاول على تقدير كون المقسم وضع اللفظ المفرد وتسليم على
ما ذكره الشارح فيما افاده فى جواب النقض بالمركب المذكور بقوله فالخص
فيها اه والوجه الثانى وهو قوله وان الانتقاض اه على تقدير ان المقسم
وضع مطلق اللفظ على ما بنى عليه المحشى النقض بالمركب المذكور وكذا الوجه
الثالث اعنى قوله وان قيد الوحدة اه لكون الحق من الشارح انه حكم
بما يطابق بحصر الاقسام العقلية للوضع فى الاربعة المذكورة وههنا
يحكم بانتقاض ذلك الحصر واذا كان المقسم وضع مطلق اللفظ او وضع
المفرد

لا يرتبط بطبعه الجزئى بالغير
بطبعه لكونه مستقلا متاصلا
فى الوجود ووجوده فلوح

المؤد فافهم قوله نعم لو صح فى مركب انه لا انتقاض به اه نقل عنه فى الحاشية
وانما قال لو صح اشارة نقل عنه فى الحاشية انما قال لو صح اشارة الى كون الوضعين
المجتمعين من قسم الوضع العام للموضوع له الخاص داخلين فى الوضع العام
للموضوع له الخاص محل نظر لعدم صدق ظ بيانه عليه لانه يقتضى ان يصير
اللفظ به موضوعا للمتعدد بحيث يكون كل من المتعدد موضوعا له
اللفظ ولا شئ من المتعدد كذلك بالنسبة الى المركب بل طائفة منها موضوع
له لجزء واخرى لجزء اخر انتهى اراد بالوضعين المجتمعين وضع المفردات ووضع
المركب من تلك المفردات حاصله ان وضع المفردات وان صدق عليه بيان
الوضع العام الا ان وضع المركب لا يصدق عليه ظ ذلك البيان لان ظ
بيان الوضع العام يقتضى ان يصير اللفظ بذلك الوضع موضوعا للمتعدد
بحيث يكون كل من الامور المتعددة موضوعا له اللفظ بذاته لا بوضع اجزائه
ولا شئ من الامور المتعددة كذلك بالنسبة الى المركب بل اى امر من الامور المتعددة
يفرض للمركب له بوضع جزء من اجزائه وانما قال لعدم صدق ظ بيانه
عليه لانه يمكن ان يقال المراد بوضع اللفظ للمتعدد بواسطة الامر العام اعم
من وضعه بذاته لها او وضعه بواسطة وضع اجزائه كما فى المركب ثم انه
قد ظهر لك ان هيئة الجملة المذكورة اعنى قوله الذى هو هذا بهذا موفق
لقول من الحق الخصوص للموضوع المخصوص بالوضع العام لموضوع له خاص

والمراد بالوضعين المجموع المركب
من وضع المفردات ووضع [illegible]
الوضعين باستتباع الانتقاض
عن اختلاف وضع المفردات
واتحاده
منه

الضمير فى منها راجع الى اللفظ المتعدد
باعتبار معناه فانه عبارة عن الامور
فكانه قال بل طائفة من الامور المتعددة
اه منه

قد ظهر من تقريرنا ان الضمير عليه فى الحاشية
مجرور لعدم صدق ظاهر بيانه عليه
راجع الى كل من الوضعين وتكون
المراد رفع الايجاب الكلى منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)